

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الجمهورية اليمنية
البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي (GAFSP)

مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاج الزراعي (P162659)
إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)

صنعاء

يونيو 2017م

جدول المحتويات

الاختصارات والمصطلحات

ملخص تنفيذي

1 وصف موجز للمشروع

2 وصف الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية

2-1 الموقع الجغرافي

2-2 المناخ والأحوال الجوية

2-3 النباتات والحيوانات البيولوجية

2-4 الوضع الاجتماعي والاقتصادي

3 الإطار القانوني والسياساتي والإداري

3-1 السياسات والإستراتيجيات والقوانين البيئية في اليمن

3-1-1 قانون المبيدات

3-1-2 قانون المياه

3-1-3 قانون الجمعيات والاتحادات التعاونية

3-1-4 التشريعات البيئية الدولية والإقليمية

3-2 السياسات والإستراتيجيات والخطط الرئيسية الأكثر صلة بمشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية

3-3 سياسات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالضمانات

3-3-1 تفعيل الضمانات الوقائية للبنك الدولي

3-3-2 تفعيل الضمانات الوقائية لمنظمة الأغذية والزراعة

3-4 التبريرات والتحليل لسياسات البنك الدولي التي ينفذها مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية

4 منهجية إعداد المشاريع الفرعية والموافقة عليها وتنفيذها

4-1 أنواع المشاريع الفرعية التي يتعين دعمها من المشروع

4-2 تحديد أولويات ومعايير اختيار المشاريع الفرعية

4-3 إدراج عملية التدقيق البيئي في تصميم المشاريع الفرعية

4-4 عملية الفحص البيئي

4-4-1 معايير الفحص البيئي والاجتماعي للمشاريع الفرعية

4-5 الإعداد واستمارات الطلب

4-6 الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

4-7 التقييمات والتوثيق

- 4 - 8 نظام رفع المظالم
4 - 9 مجالات التأثير الرئيسية والمؤشرات
4 - 10 الحد الأدنى للأثار البيئية لأنشطة المشروع
4 - 11 تقييم الأثر البيئي وتدابير التخفيف
4 - 11 - 1 تقييم آثار المشروع
4 - 11 - 1 - 1 قائمة المشروعات الفرعية الإيجابية
4 - 11 - 1 - 2 قائمة المشروعات الفرعية السلبية

5 تحليل البدائل

6 إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

6 - 1 خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

6 - 2 خطة الرصد البيئي والاجتماعي

6 - 3 رصد وتقييم المشاريع الفرعية

6 - 4 تدابير التخفيف البيئية

7 التقييم المؤسسي وتعزيز القدرات المؤسسية

8 الخطة المتكاملة لمكافحة الآفات

9 المشاورات العامة

9 - 1 إستراتيجية المشاورات

الملاحق

الملحق رقم (2) استثمارات الفحص البيئي

الملحق رقم (3) الصيغة الموحدة لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية

الملحق رقم (4) الوثيقة التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة: مكافحة الآفات وإدارة المبيدات في المشاريع الميدانية

الملحق رقم (5) تقرير المشاورات العامة

الملحق رقم (6) موجز للوضع الحالي في اليمن- تحديث للتقييم الاجتماعي

قائمة الجداول

1 مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

2 ملخص مبررات السياسات التي تم تفعيلها

3 القائمة الإيجابية بالمشاريع الفرعية

- 4 القائمة السلبية بالمشاريع الفرعية
- 5 مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
- 6 مصفوفة خطة الرصد البيئي
- 7 الإعداد للمشاورات

قائمة الخرائط

- 1 خريطة اليمن

الاختصارات والمصطلحات

CBD Convention on Biodiversity	اتفاقية التنوع البيولوجي
CC Climate Change	التغير المناخي
CITES Convention on International Trade in Endangered Species	اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات المهددة بالانقراض
CMS Conservation of Migratory Species	المحافظة على الأنواع المهاجرة
CRRC Climate Resilience of Rural Communities	قدرة المجتمعات الريفية على مواجهة تغير المناخ
EIA Environmental Impact Assessment	تقييم الأثر البيئي
EMP Environmental Monitoring Plan	خطة الرصد البيئي
EPA Environmental Protection Authority	هيئة حماية البيئة
ESMF Environmental and Social Management Framework	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
EPL Environmental Protection Law	قانون حماية البيئة
FUs Field Units	الوحدات الميدانية
ESMP Environmental and Social Management Plan	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
FAO Food and Agriculture Organization of the United Nations	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
GAFFSP Global Agriculture and Food Security Program	البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي
GCC Governorate Coordination Committee	لجنة التنسيق على مستوى المحافظة
GDP Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GDPP General Directorate of Plant Protection	المديرية العامة لوقاية النبات
GEF Global Environment Facility	مرفق البيئة العالمية
GSCP Groundwater and Soil Conservation Project	مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة
PM Pest Management	مكافحة الآفات
PMP Pest Management Plan	خطة مكافحة الآفات
M&E Monitoring and Evaluation	الرصد والتقييم
MAI Ministry of Agriculture and Irrigation	وزارة الزراعة والري
MWE Ministry of Water and Environment	وزارة المياه والبيئة
NAPA National Adaptation Program of Action	برنامج العمل الوطني للتكيف
NASS National Agriculture Sector Strategy	الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي
NBSAP National Biodiversity Strategy and Action Plan	الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل في

of Yemen	اليمن
NFSS National Food Security Strategy	الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي
NGO Non- Governmental Organizations	منظمات غير حكومية
NIP National Irrigation Program	البرنامج الوطني للري
NWRA National Water Resource Authority	الهيئة الوطنية للموارد المائية
NWSSIP National Water Sector Strategy and Investment Program	الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه
O&M Operation and Maintenance	التشغيل والصيانة
PAPs Project Affected Persons	الأشخاص المتضررين من المشروع
PCU Project Coordination Unit	وحدة تنسيق المشروع
PO Project officer	ضابط المشروع
RALP Rain-fed Agriculture and Livestock Project	مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية
SA Social Assessment	التقييم الاجتماعي
SAPREP Smallholder Agricultural Restoration and Productivity Enhancement Project	مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية
SFD Social Fund for Development	الصندوق الاجتماعي للتنمية
UNCCD United Nations Convention on Combating Desertification	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
UNFCCC United Nations Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
WB World Bank	البنك الدولي

ملخص تنفيذي

تمهيد

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا من أجل مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاج الزراعي. يتمثل هدف المشروع في تعزيز استخدام الممارسات المحسنة للمحاصيل الغذائية وزيادة الإنتاج الزراعي من قبل صغار المزارعين في المناطق المستهدفة. تم تمويل المشروع عبر منحة قدرها 36 مليون دولار أمريكي مقدمة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

مقدمة

في مطلع العام 2015م، انجرّ اليمن إلى نزاع كامل ومستمر. أدى هذا النزاع الدائر في اليمن إلى خلق وضع إنساني كارثي. في شهر مايو 2015م، وضعت الأمم المتحدة اليمن في المستوى الثالث من المحنة الإنسانية، وهي أعلى تصنيف للبلدان التي تشهد نزاعات. أدى تصاعد النزاع إلى تعاطم أزمات قائمة في الأصل منذ أمد طويل، اتسمت بانتشار الفقر والنزاع وسوء الإدارة على نطاق واسع. وفقاً لوكالات الأمم المتحدة، فإن عدد القتلى المدنيين قد بلغ أكثر من 7500 شخص مع ما يقارب 35,000 جريح. ويعيش حوالي نصف سكان اليمن في مناطق متضررة من النزاع بشكل مباشر، كما أن أكثر من 3.1 ملايين يمني اضطروا للنزوح داخلياً. وتقدر خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن (يناير 2016) أن 10.3 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدة فورية لإنقاذ حياتهم أو الحفاظ عليها.

وقد أدى النزاع الدائر إلى حالة من الضائقة الاقتصادية الخائقة واعاقفة تقديم الخدمات. وتفيد التقارير أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة 40 في المائة، يرافقه الانقطاعات الواسعة للنطاق للأنشطة الاقتصادية، حيث تعمل الشركات بنصف قدرتها بالمقارنة مع فترة ما قبل الحرب، كما وتزداد معدلات البطالة. ويقدر أن ثمانية ملايين يمني فقدوا سبل عيشهم أو يعيشون في مجتمعات ذات خدمات أساسية قليلة أو معدومة. فالفقر، الذي كان مرتفعاً في الأصل قبل النزاع، تفاقم إلى أبعد من ذلك.

اليمن من بين البلدان العشرة في العالم التي سجلت أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي ويواجه أزمة غذائية لم يسبق لها مثيل، واليوم يشكل النزاع وانعدام الأمن المدني الدافع الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الذي له آثار مدمرة على حالة المعيشة والتغذية. ويذكر تصنيف المرحلة المتكاملة للأمن الغذائي لمارس 2017م تدهوراً عاماً في حالة الأمن الغذائي والتغذية مع زيادة العدد الإجمالي للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في اليمن من 14 إلى 17 مليون شخص بين يونيو وديسمبر 2016م. ويشكل ذلك 60% من السكان مقارنة بنسبة 41% قبل النزاع. ويعتبر 6.8 مليون يمني حالياً في المرحلة الرابعة من النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي (في حالة الطوارئ) و 10.2 مليون في المرحلة الثالثة (الأزمات) ولطالما كان سوء التغذية مشكلة خطيرة في اليمن لفترة طويلة. وينجم سوء التغذية الحاد عن انعدام الأمن الغذائي الشديد، ولقد وصل مستويات مقلقة.

وتعتبر 11 محافظة في حالة تغذية خطيرة أو حرجة مع معدلات سوء التغذية الحاد الشامل.

يعتبر القطاع الزراعي مصدر الرزق الرئيسي لأكثر من نصف السكان اليمنيين وقبل إندلاع النزاع، كان يعمل في القطاع أكثر من نصف القوى العاملة (54%)، وكان المصدر الرئيسي للدخل لـ 73% من السكان إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الخدمات والصناعات التي تخدم الاقتصاد الزراعي. ويواجه القطاع العديد من التحديات، بما في ذلك ارتفاع مستوى الفقر، والنمو السكاني السريع، وضعف الربط بين البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وقاعدة الموارد الطبيعية الهشة والمحددة للغاية التي تحد من الإنتاجية. وتتمثل النظم الزراعية الرئيسية في المرتفعات الجبلية التي تغذيها الأمطار،

والتي تتميز بالزراعة في المدرجات للبن والفواكه والحبوب والقات، والإنتاج الحيواني الواسع، والسهول التي تسود فيها البستنة بالري والمحاصيل الحقلية. وتشكل المناطق الجبلية الزراعية الفقيرة في المرتفعات تحدياً، حيث يعيش ثلثا سكان اليمن الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مناطق المرتفعات الجبلية التي تغذيها الأمطار. ويأتي نحو 75 % من الإنتاج الزراعي من هذه المرتفعات التي تؤمن السكن لـ 60 % من السكان.

محدودية المياه وتجزئة الأراضي تفرض قيوداً شديدة على الزراعة في اليمن. تعتبر اليمن واحدة من أكثر البلدان ندرة للمياه في العالم حيث تمتلك نحو 80 مليون متر مكعب للفرد من الموارد المائية المتجددة سنوياً، أي بنسبة 1.3 % فقط من المتوسط العالمي. وتستهلك الزراعة نحو 90 % من المياه. وفي الوقت نفسه تستهلك أقل من ستة % من مجموع مساحة الأراضي المناسبة للزراعة. وتشكل الأراضي الصغيرة والمجزأة بشكل خاص ما يساوي (1 هكتار في المتوسط) والذي يعتبر عائقاً آخر يمنع القطاع من تقديم مساهمة أكبر للدخل الريفي، ومعالجة غياب التوازن التجاري في المواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليمن معرض بشكل خاص لتغير المناخ. ومن شأن التهديدات التي يتعرض لها قطاع المياه الناجمة عن تغير في المناخ أن تترتب عليها آثار خطيرة على الزراعة، بما في ذلك الغلة والري.

يعتمد اليمن بشكل كامل تقريباً على الواردات لتلبية الطلب المحلي على السلع الأساسية. ويتم استيراد نحو 80 % من الأغذية المستهلكة في حين أن الإنتاج الزراعي المحلي لا يمثل سوى 20 % من إجمالي توفر الأغذية. يتكون الغذاء المستورد من المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز والزيت والسكر والحليب. وتعتبر اليمن مكتفية ذاتياً في بعض الحبوب (الذرة الرفيعة والدخن والشعير) بينما تستورد 85 % من القمح. وتشكل الحبوب والقات والعلف 80 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، ويشكل القمح 16 % فقط من المساحة المزروعة من الحبوب. ويتألف الإنتاج المحلي أيضاً من اللحوم والفواكه والخضراوات.

وأدى النزاع إلى تعطيل الإنتاج الزراعي والأسواق والنقل والتوزيع بشكل كبير. في حين الانتاجية كانت دائماً منخفضة، الوضع اصبح اسوأ مع الصراع. ففي العام 2016م، إنخفض إجمالي الإمدادات الغذائية المزروعة محلياً بنسبة 62 % عما كانت عليه قبل الأزمة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض نسبة المساحة المزروعة، مما أدى إلى تقليل توافر الأغذية والمواشي التي تربي في المنازل. وقد أدت الأزمة إلى تقليل الأنشطة الميدانية، وتعطيل سبل العيش بشكل كبير في القطاع الزراعي. وأسفر النزاع عن نقص في المدخلات مثل البذور، والأسمدة، والوقود، وألحق الأضرار بالآلات الزراعية، ونظم الري، ومرافق التخزين إلى جانب تدهور خدمات المياه والكهرباء وإنهيار السلاسل اللوجستية. وأدى غياب الكهرباء والوقود، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بمرافق الإنتاج، إلى تعطيل إمدادات الإنتاج المحلي من مدخلات الإنتاج لأغراض الزراعة. وأدى النقص في الأعلاف الحيوانية والخدمات البيطرية إلى انخفاض الإنتاج الحيواني، وهو مصدر رئيسي للدخل للعديد من الأسر الريفية. وقبل النزاع، كان القطاع هو المصدر الرئيسي لسبل العيش لثلثي سكان اليمن. وباعتبارها قطاع العمالة الرئيسي في اليمن، فإن الزراعة هي أيضاً أكثر القطاعات تضرراً من الأزمة مع فقدان ما يقارب من 50 % من القوى العاملة فيها. ومن المرجح أن يكون لهذا الانخفاض الحاد في العمالة أثر سلبي على القوى العاملة في الزراعة على المدى الطويل.

وفي ظل هذه الظروف، تم إعداد مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاج الزراعي بناءً على المقترح المقدم من حكومة اليمن في يونيو 2013م إلى البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وكذلك كإستجابة طارئة لتدهور الأمن الغذائي في اليمن. وتمثل السمة الرئيسية للإقتراح في التصدي للتحديات الرئيسية المحددة في الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي التي اعتمدها حكومة اليمن في عام 2012م للتصدي للتحديات المستمرة في القطاع الزراعي اليمني، بما في ذلك الأمن الغذائي، والإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين، والقدرة على التكيف مع المناخ.

وصف موجز للمشروع

سيركز المشروع على دعم مجالين رئيسيين: (1) توفير الدعم للأسر الفقيرة، وصغار المزارعين لتحسين الإنتاج والدخل والتغذية، (2) مساعدة المزارعين المتضررين من النزاع على إعادة الانخراط في المحاصيل وقطاعات الثروة الحيوانية من أجل استعادة سبل معيشتهم، وتوفير الدخل اللازم لإحتياجاتهم الأساسية. سيتألف المشروع من المكونات الثلاثة التالية:

المكون الأول: المشاريع الفرعية المجتمعية والإستثمارات. وسمول هذا المكون المشروعات الفرعية والإستثمارات ذات الأولوية لتحسين انتاج صغار المزارعين ودخلهم وتغذيتهم من خلال: (1) تعزيز أراضي المجتمعات المحلية وإدارة المياه (2) تحسين تربية الحيوانات والإنتاج الحيواني وخدمات صحة الحيوان (3) تحسين سبل العيش والتغذية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية المختارة. وسيوفر هذا المكون أيضاً الدعم العاجل للمزارعين المتضررين (بما في ذلك النساء الفقيرات) من النزاع والنازحين داخلياً والعائدين، وغيرهم من الفئات الضعيفة لإستئناف إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. وسيتم إختيار المشاريع الفرعية والإستثمارات وتنفيذها من خلال نهج تشاركي مجتمعي.

المكون الثاني: بناء القدرات والإرشاد. وسوف يمول هذا المكون: (1) أنشطة بناء القدرات لتعزيز مهارات أصحاب المصلحة المشاركين في تقديم الخدمات في مناطق المشروع (2) الأنشطة الإرشادية للمستفيدين من المشروع في عدد من المجالات. وستساعد هذه الأنشطة على الحفاظ على قدرة مقدمي الخدمات الرئيسيين خلال النزاع الجاري، وتسهم في إستدامة طويلة الأجل للإستثمارات الزراعية على مستوى المجتمع المحلي. ويمكن أن يشمل مقدمو الخدمات المحتملون عمال الإرشاد وموردي المدخلات الزراعية والفنيين البيطريين المحليين، والمنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي وأي أفراد آخرين في المديرية يقدمون الخدمات في مجال الزراعة أو التنمية الإقتصادية. ولجميع أصحاب المصلحة هذه القدرة على أن يكونوا مقدمين للخدمات ليس فقط للمستفيدين من المشروع بل لجميع المزارعين في مناطقهم.

المكون الثالث: إدارة البرامج والرصد والتقييم: سيدعم هذا المكون إدارة المشروع وإدارته، وأنشطة الرصد والتقييم لضمان تنفيذ المشروع بصورة مرضية.

سيستهدف المشروع الأسر الفقيرة في المحافظات الأكثر معاناة من انعدام الامن الغذائي كما حددها تصنيف المرحلة المتكاملة (اي بي سي) الذي اجري في فبراير 2017 لتتصنيف شدة وحجم انعدام الامن الغذائي. وهذه المحافظات السبع هي: شبوة، ابين، لحج، تعز، الحديدة، حجة، وصعدة والتي صنفت في مرحلة انعدام الامن الغذائي الطارئ وحالة التغذية الخطيرة او الحرجة. وتمثل المحافظات المختارة المرتفعات والاراضي المنخفضة وتشكل ايضا النظم الزراعية الاساسية في اليمن.

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

سيتم تنفيذ مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية من قبل ممثلية منظمة الأغذية والزراعة في اليمن والصندوق الاجتماعي للتنمية كشريك رئيسي منفذ مع منظمة الأغذية والزراعة. أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة آليات مؤسسية وتنفيذية لتقديم أنشطة المشروع ذات الصلة في اليمن.

وسيوافر المكتب الرئيسي للمنظمة في صنعاء عملية الإشراف وضمان الجودة لفريق المشروع. وسيكون الفريق مسؤولاً عن الإدارة اليومية للمشروع، بما في ذلك جميع الجوانب الائتمانية والإجراءات الوقائية والرصد والإبلاغ. وعلى الصعيد الإقليمي، ستدعم المحاور الإقليمية للمنظمة في عدن والحديدة عملية التنفيذ. ومن جانب الصندوق الاجتماعي للتنمية، ستقدم الوحدة الزراعية في المكتب المركزي في صنعاء الدعم العام في حين ستقدم المكاتب الفرعية الدعم والتنسيق على مستوى المحافظات.

ستقوم منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء هيكل تنسيق المشروع على المستويين الوطني والإقليمي والذي سيعمل على تنسيق تنفيذ أنشطة المشروع. سوف يتكون هيكل التنسيق من وحدة تنسيق المشروع على المستوى الوطني، وفرق تنسيق المشروع التي تعمل على المستويات المركزية. وستتألف وحدة تنسيق المشروع وفرق تنسيق المشروع من موظفي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الاجتماعي للتنمية. وستعمل وحدة تنسيق المشروع وفرق تنسيق المشروع بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بوضعهم دائماً في الصورة بشأن حالة المشروع وضمان تنسيق أنشطة المشروع مع التدخلات الأخرى المتعلقة بسبل العيش والأمن الغذائي في الميدان.

يعزز النهج التشاركي الذي تبناه مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية الدور المركزي والمشاركة الفعالة للمجتمعات والمستفيدين في وضع وتنفيذ مقترحات الاستثمار في إطار المشروع. المجتمعات المستفيدة هي سكان المستوطنات أو القرى التي تشترك في مصلحة مشتركة في المشروع الفرعي، وسوف تشارك بفعالية في تحديد واختيار وتنفيذ ورصد وتشغيل وصيانة الاستثمارات المجتمعية في إطار مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية. سيكون لدى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الاجتماعي للتنمية ما يكفي من الموظفين والاستشاريين (ذكوراً وإناثاً) لتيسير تعبئة المجتمعات المحلية ومساعدة المجتمعات المحلية على تشكيل اللجان التي ستقوم بوضع المقترحات واستعراضها وتسهم في تنفيذ المشاريع الفرعية بطريقة تشاركية وشاملة. ستكون منظمة الأغذية والزراعة مسؤولة عن الموافقة النهائية على مقترحات المشاريع الفرعية والاستثمارات المجتمعية؛ وسيتم ذلك وفقاً لدليل تنفيذ المشروع الذي يتضمن مبادئ توجيهية تفصيلية لضمان انفتاح وشمولية وعدالة العملية للحد من مخاطر الاستيلاء عليها من قبل النخب.

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هو ضمان إدماج الإدارة البيئية والاجتماعية في دورة التنمية للمشاريع الفرعية الفردية. سيتم تنفيذ مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية كجهد يقوده المجتمع المحلي، حيث سيتم تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها الزراعية ذات الأولوية. بما أنه لم يتم تحديد المشروعات الفرعية بدقة في بداية المشروع، ولكن سيتم تحديدها أثناء تنفيذ المشروع بناءً على الطلب والمشاورات مع المجتمعات المحلية المعنية، فإن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هو الأداة المناسبة في إطار السياسة التشغيلية للبنك الدولي (OP 4.01) بشأن التقييم البيئي. الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هو أن يكون أداة عملية لتوجيه تحديد الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة للاستثمارات المقترحة والتخفيف من حدتها، وأن يكون بمثابة منصة للتشاور مع أصحاب المصلحة والمستفيدين المحتملين من المشروع. تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية امتثالاً للسياسة التشغيلية للبنك الدولي (OP 4.01) والسياسات اليمينية ذات الصلة بشأن التقييم البيئي، وهو يتوافق مع المبادئ التوجيهية للإدارة البيئية والاجتماعية المعتمدة لدى منظمة الأغذية والزراعة.

سوف ينطبق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أيضاً على السياسة التشغيلية للبنك الدولي بشأن مكافحة الآفات (OP 4.09). يشمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على أداة فحص لتحديد المشاريع الفرعية التي قد تتطلب إعداد خطة بسيطة لمكافحة الآفات؛ وتوفير إرشادات لإعداد خطة مكافحة الآفات.

يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المحفزات السياساتية للمشروع ومعايير الفحص للمشاريع الفرعية والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية المحتملة وتدابير التخفيف من حدة المخاطر المحددة وتقييم القدرات المؤسسية للجهة المنفذة وتدبير سد الثغرات في القدرات وتقدير الميزانية اللازمة لتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

سياسات البنك الدولي المتعلقة بالضمانات

يُصنّف مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية كفئة بيئية من المرتبة (ب) وفقاً للسياسة التشغيلية للبنك الدولي (OP 4.01) بشأن التقييم البيئي، ومن المتوقع أن يكون للمشروع آثار بيئية واجتماعية إيجابية كبيرة، مع آثار سلبية طفيفة ومحلية نسبياً. تم وضع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لضمان العناية البيئية والاجتماعية الواجبة للمشاريع الفرعية. يتم تنفيذ سياسات البنك المتعلقة بالضمانات بشأن التقييم البيئي (OP 4.01) ومكافحة الآفات (OP 4.09) من خلال المكون الأول لمشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية (المشاريع الفرعية والاستثمارات المجتمعية)؛ والمكون الثاني (بناء القدرات والارشاد) والمكون الثالث (تنفيذ ورصد المشروع) وهي لا تشكل مخاطر بيئية أو اجتماعية.

سياسات وإجراءات الإدارة البيئية والاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة

يُصنّف مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية كخطر معتدل وفقاً للمبادئ التوجيهية للإدارة البيئية والاجتماعية المعتمدة لدى منظمة الأغذية والزراعة¹. في سبيل ضمان أن لا يتسبب المشروع في أية آثار بيئية واجتماعية سلبية، فإن بعض إجراءات التخفيف ضرورية. يتضمن الاقتراح الإجراء الوقائي الأول لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة الموارد الطبيعية والإجراء الخامس بشأن مكافحة الآفات وإدارة المبيدات.

المشاورات العامة والإفصاح

يقتضي البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة خلال مراحل تخطيط وتنفيذ وتشغيل المشروع. كجزء من إعداد مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية، كانت المشاورات عملية مستمرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمستفيدين الآخرين؛ وتمت مناقشة التصميم الأولي للمشروع بما في ذلك الجوانب البيئية/ الاجتماعية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال المشاورات التي عقدت خلال الفترة من 1 إلى 17 يونيو 2014م.

يتضمن الملحق رقم (3) من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا ملخصاً للمشاورات مع أصحاب المصلحة حيث تم توثيق نقاط وشواغل أصحاب المصلحة. وفرت المشاورات مع أصحاب المصلحة مساهمة قيمة في تصميم مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية وتحديد مشاريع فرعية معينة. في إطار النهج التشاركي الذي سيتم تطبيقه أثناء تنفيذ المشروع، ستشكل المشاورات مع المجتمعات المحلية المستفيدة جزءاً مكماً لعملية تحديد واختيار وتصميم وتنفيذ ورصد المشروعات الفرعية.

على النحو المشار إليه أعلاه، فإن النهج التشاركي الذي تبناه مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية يعزز الدور المركزي والمشاركة الفعالة من جانب المجتمعات المحلية والمستفيدين في وضع وتنفيذ مقترحات الاستثمار في إطار المشروع. سيتم التشاور بشكل فعال مع أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية المستفيدة بشأن تحديد واختيار وتنفيذ ورصد وتشغيل وصيانة الاستثمارات المجتمعية في إطار مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية؛ وسيكون لدى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الاجتماعي للتنمية ما يكفي من الموظفين والاستشاريين (ذكوراً وإناثاً) لتيسير تعبئة المجتمعات المحلية ومساعدة المجتمعات المحلية على وضع المقترحات واستعراضها والإسهام في تنفيذ المشاريع الفرعية بطريقة تشاركية وشاملة؛ وسيتم ذلك وفقاً لدليل تنفيذ المشروع الذي يتضمن مبادئ توجيهية تفصيلية لضمان انفتاح وشمولية وعدالة العملية للحد من مخاطر الهيمنة عليها من قبل النخب.

وقد تم ترجمة الملخص التنفيذي لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى اللغة العربية، وسيتم الكشف عن الإطار البيئي والاجتماعي النهائي، بما في ذلك الملخص التنفيذي العربي داخل البلاد (على موقعي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق

¹ المبادئ التوجيهية للإدارة البيئية والاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/a-i4413e.pdf>

الاجتماعي للتنمية على شبكة الإنترنت) وعلى المواقع الإلكترونية للبنك والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي بحسب اشتراط البنك. تقتضي اشتراطات منظمة الأغذية والزراعة من المشاريع ذات المخاطر المعتدلة الإفصاح عن معلومات المشروع ذات الصلة (قبل بدء التقييم بشكل رسمي) التي يمكن الوصول إليها والملائمة ثقافياً، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات المحددة للفئات المجتمعية التي قد تتأثر بتنفيذ المشروع (مثل محو الأمية والنوع الاجتماعي والاختلافات في اللغة أو إمكانية الوصول إلى المعلومات الفنية أو الربط التقني). بالنسبة لمشاريع ذات المخاطر المعتدلة، تصدر منظمة الأغذية والزراعة المعلومات الملائمة في وقت مبكر قدر الإمكان.

نتائج إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

يبين إطار الإدارة البيئية والاجتماعية عملية تحديد وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشاريع الفرعية (والأنشطة) وتدابير التخفيف منها؛ وقد خلص إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى أنه من غير المتوقع أن يكون لمعظم المشاريع الفرعية المخطط لها أية آثار سلبية أو أنه سيكون لها آثار طفيفة وبسيطة جداً، كما أنه يتضمن تدابير للتخفيف من هذه الآثار السلبية المحتملة. عند التصميم، فإنه من المتوقع أن يكون للمشروع فوائد بيئية أكبر بكثير من الآثار البيئية الضارة. مع ذلك، فإنه من المسلم به أن الآثار السلبية البسيطة يمكن أن يترتب عليها آثار أكبر إذا لم يتم تحديدها في وقت مبكر خلال دورة التخطيط، ويتم دمج تدابير التخفيف منها في عملية إعداد خطط المشاريع وتنفيذها.

يقدم الجدول التالي رقم (1) أمثلة على أنواع أنشطة المشاريع الفرعية وآثارها المحتملة وتدابير التخفيف منها. يمكن تجنب هذه الآثار في كثير من الحالات أو التخفيف من حدتها باستخدام معايير معقولة لاختيار المواقع وممارسات البناء الجيدة التي تتسجم مع الثقافة المحلية والممارسات الإدارية المناسبة في مرحلة التشغيل. المشاريع الفرعية التي لها آثار بيئية و / أو اجتماعية سلبية ستكون بحاجة إلى خطة محددة للإدارة البيئية والاجتماعية لإدراج تدابير التخفيف والرصد والتدابير المؤسسية الواجب اتخاذها خلال المراحل المختلفة من المشروع (التصميم والبناء والتشغيل). سيعمل فريق تنفيذ مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية (منظمة الأغذية والزراعة / الصندوق الاجتماعي للتنمية) مع المجتمعات المحلية لوضع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشاريع الفرعية للمواقع المحددة كجزء من عملية تحديد وإعداد المشاريع الفرعية.

آلية إنصاف ومعالجة المظالم

سيتم إنشاء آلية مناسبة لرفع المظالم تضمن إيصال المستفيدين للمخاوف التي ترتبها نتيجة لنشاطات المشروع، سواء عن طريق جهة التنسيق المختصة على المستوى المحلي، أو عن طريق منظمة الأغذية والزراعة / الصندوق الاجتماعي للتنمية على المستوى المركزي. ومن المطلوب نشر هذه الآلية على المستوى المحلي، وباللغة المحلية. وستتبع آلية رفع المظالم لمشروع (إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية) ممارسات منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن، وستقوم بتزويد عدد من وسائل الإتصال (التلفون، وموقع لرفع الشكاوى، والبريد الإلكتروني، والعنوان البريدي) لكي يتمكن المستفيدين من معرفة من الذين يمكن أن يتواصلوا معهم بخصوص مخاوفهم. وستقع على عاتق مدير مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية المسؤولية الكاملة للتعامل مع المشاكل المرفوعة إلى جهة التنسيق بما يخص أي تأثيرات بيئية أو اجتماعية ناتجة عن نشاطات المشاريع الفرعية. وينبغي أن يتم تسجيل وتوثيق الشكاوي المرفوعة إلى الوكالة المنفذة في ملف المشروع الفرعي، وكذا في التقرير المرحلي للمشروع الفرعي حيث يتضمن عدد ونوع الشكاوى، ونتائج حلها.

المسؤولية الاجتماعية:

سيتم أخذ المسؤولية الاجتماعية في الاعتبار عن طريق: (1) قدرة المستفيدين على رفع شكاواهم، وتقديم التعليقات من خلال آلية رفع مظالم قوية؛ (2) نشر المعلومات وإبلاغ المستفيدين المستهدفين في المجتمعات عن إستئناف مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية في اليمن؛ (3) عمل تحقيق مستقل تقوم به وكالة رقابة كطرف ثالث؛ (4) نشاطات الرقابة التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة\ الصندوق الاجتماعي للتنمية.

جدول (1) مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

التكلفة التقديرية للتخفيف	الإطار الزمني للرصد	المسؤولية المؤسسية (بما في ذلك التنفيذ/التنسيق)	وسائل التأمين والامتثال	متطلبات الرصد (بما في ذلك الإشراف)	تدابير التخفيف المقترحة	الأثار البيئية والاجتماعية المحتملة	تدابير المشاريع الفرعية
يتم تغطية التكاليف كجزء من تكاليف البناء	ربع سنوية	منظمة الاغذية والزراعة/ الصندوق الاجتماعي للتنمية بدعم من وحدات المحافظة	تشرف منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية على أنشطة التشييد والتشغيل وتجري تدقيقاً بصرياً بمساعدة ممثل عن المجتمع المحلي. وتضمن المنظمة/ الصندوق أن يقوم المتعاقدون بتنفيذ خطط/ لوائح للإدارة البيئية وأن يقوم المتعاقدون بعمليات التدقيق والرصد المستمر لمناطق التلوث	وتراقب منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية التقارير التي يرفعها استشاري التصميم والإشراف الإمتثال الكامل، والقيام بزيارات ميدانية أو إجراء مزيد من التحقيقات حسب الإقتضاء. وسيستخدم البنك الدولي أيضا مستشاري كطرف ثالث لإجراء الرصد الخاص به لضمان امتثال المشروع للبيئة والضمانات الإجتماعية الخاصة به.	نقاء الهواء وضوضاء اعمال البناء إستخدام تدابير مكافحة الغبار في الموقع، مثل رش المياه لتهدئة الغبار. تنظيم الدخول إلى الموقع تغطية شاحنات نقل مواد البناء المتطايرة ومخلفات البناء، وحظر عملية الحرق في الهواء الطلق، والحفاظ على الآلات والمركبات في ظروف عمل جيدة للحد من الانبعاثات الناجمة عنها، وتوفير ملابس واقية مناسبة للعمال. ويجب المحافظة على المركبات والقوارب والمعدات بانتظام لتجنب أي انبعاثات قد تنجم عنها.	نقاء الهواء وضوضاء أعمال البناء قد يؤثر البناء على نقاء الهواء ويولد الضوضاء. ويعود ذلك أساساً إلى عمليات الحفر، ونوعية الموقع، وتحميل المركبات وتفريغها، وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بالبناء.	إضافة أنشطة ذات قيمة إلى الإنتاج الزراعي أو الحيواني، والتصنيع، والتعبئة والتغليف.

			<p>المحتمل أو الإستخدامات التي يمكن أن تؤدي إلى تلوث التربة.</p> <p>الشكاوى من المجتمع المحلي</p> <p>إستعراض وثائق المناقصة والعطاءات من قبل المنظمة/ الصندوق</p>		<p>مراعاة المعالجة المسبقة للغازات المنبعثة من الغلايات، والمولدات الكهربائية.</p> <p>عملية التشغيل</p> <p>الحفاظ على إستخدام الطاقة للحد من إحتراق الوقود.</p> <p>مراقبة الانبعاثات من مرافق معالجة مياه الصرف الصحي/ خزانات الصرف الصحي.</p> <p>ويمكن معالجة تخفيف تأثير العامل الأول عن طريق المعاينة المتكررة لتشديد المباني وتطبيق الصيانة المطلوبة.</p> <p>القيام بعملية التدقيق والمعاينة المنتظمة للآثار المذكورة ومعالجتها من خلال إصلاح وإستبدال المواد التالفة.</p> <p>التقليل من إدخال الآلات الثقيلة للحد من تأثير الإهتزاز.</p> <p>أما بالنسبة للصحة المهنية والتعامل معها، فإن تطبيق قيود النظافة الصحية</p>	<p>عملية التشغيل</p> <p>وقد تنجم الآثار المحتملة على نقاء الهواء المحيط عن الروائح والانبعاثات الغازية الناتجة عن معالجة المياه المستعملة في غسل الأغذية/ ضواغط الهواء (الروائح غير المرغوب فيها)؛ المركبات والمحركات الآلية</p> <p>- قد تصعد روائح وتزيد درجة الحرارة بسبب التهوية.</p> <p>- تدهور أنابيب المياه والكابلات الكهربائية. وضع نظم التخلص من الصرف الصحي في التربة الغير نافذة مع وضع قيود صارمة بشأن التخلص من نفايات المواد السائلة.</p> <p>- تحلل المنتجات.</p>	
--	--	--	---	--	--	--	--

				<p>وقياسات الصحة المهنية أمر بالغ الأهمية. ويلزم تنفيذ خطة رصد بيئي منفصلة لأجزاء من المراحل التشغيلية للتسليم والتنظيف والتصنيف والتجميد من أجل عملية الشحن والتوزيع للمستهلك.</p> <p>عمليات الإدارة والصحة المهنية: تعرض العمال للغبار ومصادر التلوث الأخرى. التصنيف والتبريد والتحميل بسبب التعامل الغير سليم من قبل العمال. قد تنتقل الأمراض بسبب الموظفين المتضررين الذين يتعاملون مع البذور والخضروات خلال الخطوات المختلفة داخل موقع الهبوط والتخزين.</p> <p>جودة التربة وأنماط المياه السطحية/ الجوفية/ التلوث الناجم عن اعمال بناء</p> <p>تطبيق ومعاينة ووضع تدابير مؤقتة/ دائمة للسيطرة على مشكلة التعرية والرواسب (مثل عمل المصدات</p>	<p>- قد تؤثر الإهتزازات الناجمة عن العمليات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل على المناطق المجاورة والمباني.</p> <p>عمليات الإدارة والصحة المهنية: تعرض العمال للغبار ومصادر التلوث الأخرى. التصنيف والتبريد والتحميل بسبب التعامل الغير سليم من قبل العمال. قد تنتقل الأمراض بسبب الموظفين المتضررين الذين يتعاملون مع البذور والخضروات خلال الخطوات المختلفة داخل موقع الهبوط والتخزين.</p> <p>جودة التربة وأنماط المياه السطحية/ الجوفية/ التلوث الناجم عن أعمال البناء</p> <p>الآثار المضرة بنوعية التربة قد تنتج عن أنشطة البناء التالية: تنظيف الموقع، ونوعية الموقع،</p>
--	--	--	--	--	--

				<p>الرملية وزراعة النباتات سريعة النمو وإنشاء عوازل مكافحة التعرية) في المناطق المعرضة للتعرية.</p> <p>توجيه حركة المركبات إلى المسارات المخصصة لها.</p> <p>عملية التشغيل:</p> <p>الصيانة الدورية للمركبات والمعدات لمنع التسريبات.</p> <p>الإحتفاظ بسجلات وإجراءات صيانة المعدات.</p> <p>معالجة وتخزين الوقود السائل والمواد الكيميائية.</p> <p>إجراء الفحص المنتظم لجودة المياه السطحية والجوفية في المعامل المتخصصة.</p>	<p>والحفرة، والبنية التحتية الساحلية، وتسريبات النفط من المركبات/المعدات.</p> <p>عملية التشغيل:</p> <p>قد ينجم تلوث التربة والمياه الجوفية بالزيوت والمواد الكيميائية عن المركبات والمعدات.</p> <p>وقد تصل التسريبات إلى مناطق إحتجاز السوائل للوقود والمذيبات والنفايات، ومن خطوط أنابيب البنية التحتية من خلال مسام التربة، وتحت قوى الجاذبية، وتلوث خزانات المياه الجوفية، وقيادة السياح لسيارات رباعية الدفع هناك.</p> <p>التفريغ في المياه السطحية، أو تغيير نوعية المياه السطحية، بما في ذلك على سبيل المثال لا</p>
--	--	--	--	--	--

					<p>الحصر درجة الحرارة، والأكسجين المذاب، والتعكر، والمواد الصلبة.</p> <p>مياه الصرف الصحي:</p> <p>التوليد المحتمل لمياه الصرف الصحي الناتجة عن أنشطة المشروع أو المشروعات الفرعية أثناء عملية البناء والتشغيل.</p> <p>مياه الصرف الصحي:</p> <p>التشجيع على استخدام المراحيض السماوية (مراحيض بدون ماء) بدلاً من استخدام مراحيض التنظيف بالتدفق المائي.</p> <p>استخدام المعالجة البيولوجية لمنع التخلص بالدفن في الأرض.</p> <p>يجب تصريف خزانات الصرف الصحي المحتوية على مياه الصرف الصحي المعالجة.</p> <p>الموارد البيولوجية - النباتات والحيوانات:</p> <p>إزالة الغطاء النباتي الطبيعي، وخسارة مجموعة النباتات النادرة أو المهددة بالخطر، وإنخفاض أعداد أو أنواع</p>
--	--	--	--	--	--

				<p>للمشروع للتقليل إلى أدنى حد من التأثير السلبي على البيئة باستخدام ميزة المقارنة لمختلف النظراء في المشروع. ويعتبر الامتثال لمنطقة مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتعزيز الإنتاجية الزراعية أمر بالغ الأهمية لحفظ التنوع البيولوجي. كما يُعد التنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين مهم جداً، وكذا الاختيار السليم للمواقع لتجنب الإضرار بالموائل الطبيعية.</p> <p>يجب أن تتضمن وثيقة المناقصة القوانين المنظمة لخطة الإدارة البيئية.</p>	<p>النباتات النادرة أو المهددة في موائل الحياة البرية، وإدخال أي عوامل (الضوء، والسياح، والضجيج، والوجود البشري أو الحيوانات الأليفة) التي يمكن أن تعيق الأنشطة الطبيعية للحياة البرية.</p>
--	--	--	--	--	---

<p>يتم تغطية تكاليف تدابير التخفيف كجزء من تكاليف البناء.</p>	<p>شهرياً</p>	<p>منظمة الاغذية والزراعة/ الصندوق الاجتماعي للتنمية بدعم من وحدات المحافظة</p>	<p>منظمة الاغذية والزراعة/ الصندوق الاجتماعي للتنمية</p>	<p>تراقب منظمة الاغذية والزراعة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية التقارير التي يرفعها إستشاري والتصميم والإشراف لضمان الامتثال الكامل. وسيستخدم البنك الدولي أيضاً مستشارين كطرف ثالث لإجراء الرصد الخاص به لضمان الامتثال الكامل، وإجراء زيارات ميدانية أو إجراء مزيد من التحقيقات حسب الإقتضاء.</p>	<p>تتطبق المعايير المذكورة أعلاه هنا مع الإهتمام الخاص بتجنب أو التقليل قدر الإمكان من الإضرار بالموائل الطبيعية، والمواقع الثقافية والتاريخية والدينية أثناء عملية البناء (إختيار الموقع المناسب، وإستخدام نظام الإرساء، وإستخدام مواد صديقة للبيئة، وإعداد المواد خارج الموقع، وما إلى ذلك). يجب أن تتضمن وثيقة المناقصة القوانين المنظمة لخطة الإدارة البيئية الخاصة بالموقع. يتعين مراعاة الممارسات الجيدة في التصميم.</p> <p>جمع النفايات الصلبة الناتجة ونقلها الى المواقع المعينة المصرح بها محليا</p> <p>تزويد العمال بملابس واقية مناسبة</p>	<p>تتطبق المعايير المذكورة أعلاه هنا، بالإضافة إلى الإهتمام الخاص بتغيير أو الإضرار بالموئل الطبيعي أثناء عملية البناء، قد يحدث التلوث من مواد البناء، وتغيير عقبات المياه السطحية وتحويلها مما يتسبب في مخاطر الفيضانات الأخرى.</p> <p>احداث والقاء نفايات البناء الغير لائق</p> <p>زيادة امكانية الحوادث</p>	<p>الري على نطاق صغير باستخدام التقنيات التقليدية</p>
<p>يتم تغطية التكاليف كجزء من تكاليف التصميم.</p>	<p>أسبوعياً/ شهرياً</p>	<p>منظمة الاغذية والزراعة/ الصندوق الاجتماعي للتنمية بدعم من وحدات المحافظة</p>	<p>تشرف منظمة الاغذية والزراعة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية على أنشطة التشييد</p>	<p>منظمة الاغذية والزراعة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وسيجري البنك الدولي أيضاً عملية رصد خاصة</p>	<p>إختيار الموقع المناسب من أجل تجنب الإضرار بالموائل الطبيعية. يجب أن تتضمن وثيقة المناقصة القوانين المنظمة لخطة الإدارة البيئية الخاصة بالموقع.</p>	<p>إذا كان من الضروري إنشاء ورش عمل صغيرة لإنتاج مواد تجميع المياه، فإن التأثير المحتمل يمكن أن يلحق الضرر بالموائل الطبيعية بسبب</p>	<p>تجميع مياه الأمطار من على سطح الارض</p>

		المحافظة	والتشغيل	به.		الإنشاءات الصغيرة ومخلفات البناء.	
يتم تغطية التكاليف كجزء من تكاليف البناء.	شهرياً	منظمة الاغذية والزراعة/ الصندوق الإجتماعي للتنمية بدعم من وحدات المحافظة	تشرف منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق الإجتماعي للتنمية على أنشطة التشييد والتشغيل	منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق الإجتماعي للتنمية وسيجري البنك الدولي أيضاً عملية رصد خاصة به.	تطبق المعايير المذكورة أعلاه هنا مع الإهتمام الخاص بتجنب أو التقليل قدر الإمكان من الإضرار بالموائل الطبيعية، والمواقع الثقافية والتاريخية والدينية أثناء عملية البناء (اختبار الموقع المناسب، واستخدام مواد صديقة للبيئة، وتجهيز المواد خارج الموقع، وما إلى ذلك). يجب أن تتضمن وثيقة المناقصة القوانين المنظمة لخطة الإدارة البيئية الخاصة بالموقع. يتعين مراعاة الممارسات الجيدة في التصميم. حماية الموقع من المتسللين. تقديم الدعم المناسب لجوانب المدرجات لتجنب الانهيار. توفير ملابس واقية للعمال	تطبق المعايير المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى الإهتمام الخاص بتغيير أو الإضرار بالموائل الطبيعية أثناء عملية البناء، قد يحدث التلوث من مواد البناء، وتغيير عقبات المياه السطحية وتحويلها مما يتسبب في مخاطر الفيضانات الأخرى. زيادة امكانية وقوع الحوادث	بناء المدرجات وإعادة التأهيل
\$ 60,000 لكل سنة لغرض الإستشارات البيئية والإجتماعية	حسب الإقتضاء	منظمة الاغذية والزراعة/ الصندوق الإجتماعي للتنمية بدعم من وحدات المحافظة	تشرف منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق الإجتماعي للتنمية على أنشطة التشييد والتشغيل.	منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق الإجتماعي للتنمية وسيجري البنك الدولي أيضاً عملية رصد خاصة به.	سيتم إعداد خطة إدارة البيئة المحددة للموقع ضمن كل مكون، وستشمل: التدابير المتخذة للحد من التلوث (الرصد الميداني لجودة المياه/ التربة، وضمن التصميم السليم للسياج، وما	- إدخال الأنواع الغريبة - تغيير التوازن البيولوجي - المخلفات - الرائحة	تربية النحل، تسمين الحيوانات الصغيرة، تربية الدواجن في البيوت

					إلى ذلك). ولا يسمح بوجود أنواع غريبة، والقيام بالرصد المنتظم للأنواع، واستخدام نظام التحذير مع مؤشرات الرصد البيئي. القيام بالتدابير المتخذة لمعالجة المخلفات باستخدام الأساليب البيولوجية. تطبيق أفضل الممارسات البيئية لتجنب الرائحة والأمراض. تطبيق ممارسات التغذية السليمة للحيوانات المجترة. الإدارة الآمنة للأدوية البيطرية. يجب أن تتضمن وثيقة المناقصة القوانين المنظمة لخطة الإدارة البيئية الخاصة بالموقع. توفير ملابس واقية للعمال	- تخزين والتعامل مع العقاقير البيطرية (اللقاحات) زيادة امكانية وقوع الحوادث	
حسب الإقتضاء	منظمة الأغذية والزراعة/ الصندوق الإجتماعي للتنمية بدعم من وحدات المحافظة	منظمة الأغذية والزراعة/ الصندوق الإجتماعي للتنمية	تراقب منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق الإجتماعي للتنمية تدخلات المشروع الفرعي بحيث لا تؤثر سلبياً على أي من أصحاب المصلحة.	وقبل الشروع في تنفيذ المشروع الفرعي، يتم إنشاء لجنة مستفيدة تتألف من الشيوخ، ورابطة مستخدمي المياه، والمزارعين، وما إلى ذلك. ويتمثل دور هذه اللجنة في ضمان عدم بدء أي أنشطة ما لم تكن خالية من أي نزاع اجتماعي يمكن أن يعيق تنفيذ المشروع بحيث تقوم هذه اللجنة بإعداد استمارة موافقة بين المستفيدين لتوضيح ملكية الأراضي، وأي نزاع اجتماعي محتمل، ولا سيما فيما يتعلق بموارد المياه.	يمكن تغيير إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية، وقد يرى بعض المستفيدين أنه تم التأثير سلباً على سبل حصولهم على الموارد الطبيعية (ولا سيما المياه). وقد يؤدي ذلك إلى نشوب نزاعات.	الوصول إلى الموارد الطبيعية (ينطبق على جميع التدابير)	

<u>\$60,000</u>	
-----------------	--

الإجمالي

